ضربة قاسية للاحتلال والمجرمين إثر الانضمام الفلسطيني للانتربول

رام الله- وفا- «قرار سيئ.. سيئ لإسرائيل».. لعله التعبير الاصدق عن ما يجول في خاطر مرتكبي المجازر والجرائم من المسؤولين العسكريين والسياسيين في الكيان الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني، هاجس غردته تسيبي ليفني (وزيرة خارجية والزراعة في حكومتين للاحتلال) على حسابها على تويتر.

ذعر لم يقف عند حدود الساسة في كيان الاحتلال، فقد نقلت القناة العبرية الثانية عن مصادر إسرائيلية قولها: «إننا قلقون من لجوء فلسطين إلى تقديم مذكرات اعتقال لشخصيات إسرائيلية تتهمها بارتكاب جرائم ضد الشعب الفلسطيني».

ويقول رئيس الإدارة العامة للأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وحقوق الإنسان في وزارة الخارجية الفلسطينية عمر عوض الله، إن هذا النصر الدبلوماسي للقيادة الفلسطينية، له ابعاد سياسيه وفنية اقلقت وستقلق مضاجع المحتل.

ويضيف: بداية فان هذا النصر يعني الدعم السياسي والاخلاقي من العالم اجمع للحق الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة ومحاسبة كل المسؤولين عن الانتهاكات والجرائم بحق ابناء شعبنا الفلسطيني، وأن لا مفر من الاستمرار بهذه الجرائم.

ويشير عوض الله الى أن هذا النصر الذي وصل إلى 75٪ من تأييد المصوتين في جلسة التصويت على انضمام فلسطين الى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والذي اصبحنا بموجبه العضو رقم 191 في هذه المنظمة، يعني ومنذ اليوم رفع ملفات العديد من القضايا المهمة، من ملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين، وصولا الى المهربين والقتلة والمحتالين...وكل من يحكم عليه القضاء الفلسطيني بانه انتهك القانون وحقوق الانسان.

ويؤكد أن العمل بعد هذا النصر لا يتوقف عند العمل مع «الانتربول» فقط بل ويعني أيضا العمل مع العديد من المنظمات الدولية ذات العلاقة من بينها محكمة الجنايات الدولية، خاصة فيما يتعلق بملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين.

الضغط الأميركي-الصهيوني الذي افشل في تشرين الثاني من العام المنصرم انضمام دولة فلسطين للانضمام إلى «الانتربول، لم يفلح هذه المرة في افشال الانضمام.

ويؤكد مدير عام الشرطة اللواء حازم عطا الله، أن الانضمام إلى الانتربول لم يكن سهلا وأنه نصر يستحق الاحترام والتقدير، مضيفا: :»قد بذلت محاولات محمومة لمنعنا من الانضمام إلى المنظمة، وهي اسباب غير صحيحة وغير موضوعية، لكن هذا لم يمنع دول العالم التي تعي احقية فلسطين في الانضمام ومستوى الشرطة الفلسطينية العالي ومتطورة، ونريد ان نكون بجانب دول العالم في محاربة الجريمة».

ويضيف: «لأن قضيتنا عادلة فقد حزنا على 75 صوت لصالح الانضمام الى الانتربول، و24 ضد، و34 امتناع، وبكل تأكيد لو لم تكن الشرطة الفلسطينية قد وصلت الى المستوى المهني المطلوب والمعايير الدولية للانضمام الى الانتربول لما حصلت على هذه العضوية».

ويشير عطا الله الى أن هناك مجموعة كبيرة من الشروط، بناءً عليه عدلت الكثير من النظم وقوانين والتشريعات لدينا، ووفر مكتب للشرطة الدولية عندنا لعمل في الدولة الفلسطينية، واثبتت الشرطة الفلسطينية انها جديرة بهذا الموقع وهذا الاختبار.

ويتابع: الآن اصبحت الشرطة الفلسطينية تقف على مستوى واحد مع كل الشرطة الدولية في العالم، وهذا يمكننا من زيادة خبراتنا في مجال، ونستطيع ايضا أن نصل الى أي مطلوب للعدالة في أي مكان اضافة الى تبادل المعلومات مع الشرطة الدولية لمكافحة الجريمة والارهاب، والحفاظ على السلم الدولي.

ويؤكد عطا الله أن القيمة الحقيقية لهذا التصويت، أن فلسطين أصبحت جزءا من السلم الدولي، شاء من شاء وأبى من ابى.

ويتمثل دور «الإنتربول» في تمكين أجهزة الشرطة في العالم أجمع من العمل معا لجعل العالم أكثر أمانا، والبنية التحتية المتطورة للدعم الفني والميداني التي تملكها المنظمة تساعد على مواجهة التحديات الإجرامية المتنامية التي يشهدها القرن الحادي والعشرون.

وحسب تعريف المنظمة لنفسها ودورها الذي تأسست من أجله، فإنها تسعى لضمان حصول أجهزة الشرطة في أرجاء العالم كافة على الأدوات والخدمات اللازمة لها لتأدية مهامها بفعالية، ويوفر «الإنتربول» تدريبا محدد الأهداف، ودعما متخصصا لعمليات التحقيق، ويضع بتصرف الأجهزة المعنية بيانات مفيدة وقنوات اتصال مأمونة.

وهذه المجموعة المتنوعة من الأدوات والخدمات تساعد عناصر الشرطة في الميدان على إدراك توجهات الإجرام على نحو أفضل، وتحليل المعلومات، وتنفيذ العمليات، وفي نهاية المطاف توقيف أكبر عدد ممكن من المجرمين.

ويقول الخبير في القانون الدولي حنا عيسى، إن هذا الانتصار الدبلوماسي الهام يعد نقلة نوعية في السياسة الفلسطينية الخارجية ذات تداعيات مهمة على الداخل الفلسطيني، بعد أن بات يشكل قلقا كبيرا للمسؤولين الاسرائيليين (عسكريين وسياسيين) من مغبة التبعات القانونية لجرائمهم وانتهاكاتهم بحق ابناء شعبنا.

ويتابع: هذا الانتصار سيضع فلسطين على قدم المساواة مع باقي الدول الاعضاء في الانتربول، وذات ابعاد مهمة وايجابية فيما يتعلق بالتوجه الفلسطيني الى محكمة الجنايات الدولية، الذي يمكننا بالمطالبة وبتسليم أو محاكمة مجرمي الحرب الاسرائيليين أو غيرهم ممن ارتكبوا جرائم بحق مواطنين فلسطينيين خارج الأراضي الفلسطينية.

ويشير عيسى إلى أن هناك الكثير من القتلة والمجرمين والمحتالين من فلسطينيين او غير فلسطينيين ممن تورطوا في قضايا وجرائم تنتهك القانون والحقوق الفلسطينية ستطالهم يد العدالة بعد أن فروا الى خارج فلسطين.

ويهدف «الإنتربول» إلى تسهيل التعاون الدولي بين أجهزة الشرطة حتى في غياب العلاقات الدبلوماسية بين بلدان محددة، ويجري التعاون في إطار القوانين القائمة في مختلف البلدان وبروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويحظر قانون المنظمة الأساسي أي تحرك أو نشاط ذي «طابع سياسي أو عسكري أو ديني أو عنصري».

وتقع الأمانة العامة لـ»الإنتربول» في مدينة ليون الفرنسية وتعمل على مدار الساعة، طيلة أيام السنة، ولدى المنظمة أيضا 7 مكاتب إقليمية في العالم، ومكتب يمثلها لدى الأمم المتحدة في نيويورك، وآخر يمثلها لدى الاتحاد الأوروبي في بروكسل، ولدى كل بلد من البلدان الأعضاء مكتب مركزي وطني يعمل فيه موظفو إنفاذ قانون وطنيون على مستوى عال من الكفاءة والتدريب.

جانب من الاجتماع.

طولكرم: المكتب الحركي للمعلمين يشيد بجهود المحافظ أبو بكر

طولكرم- الحياة الجديدة- أشاد المكتب الحركي للمعلمين بجهود محافظ طولكرم عصام أبو بكر من خلال الوقوف إلى جانب المعلمين ورعاية أنشطة المكتب والفعاليات الهادفة لدعم العملية التعليمية والتربوية والإطلاع على إحتياجات المعلمين ومساندتهم.

جاء ذلك خلال استقبال المحافظ أبو بكر في دار المحافظة ، وفداً من المكتب الحركي للمعلمين ترأسته نداء حمدان أمين سر المكتب وبمشاركة عدد من الأعضاء، إلى جانب حضور جهات الاختصاص في مؤسسة المحافظة.

وأشارت حمدان إلى ما بذله جميع الشركاء والداعمين، وخاصةً مديرية التربية والتعليم ممثلةً بالاستاذة سلام الطاهر والكادر التربوي، مقدمةً شرحاً للمحافظ أبو بكر عن مجموعة البرامج والنشاطات التي ينوي المكتب الحركي تنفيذها خلال الفترة القادمة.

من جانبه، أكد المحافظ أبو بكر ما حمله حفل التكريم من رسالة وقوف ودعم ومناصرة للمعلمين وأبنائهم وأسرهم، مستذكراً الفضل الكبير للمعلمين في صناعة الأجيال وبناء المستقبل والغد الواعد لأبنائنا وبناتنا، موضحا أن التكريم ترك أثراً على المجتمع بشكل عام، ولم يقتصر على المعلمين والعاملين في التربية والتعليم وأسرهم.

جنيف: الناشط الدويك يعرض أمام مجلس حقوق الإنسان معاناة سكان الخليل

الخليل- الحياة الجديدة- القى الناشط بديع الدويك منسق ومؤسس تجمع المدافعين عن حقوق الإنسان، كلمة أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف الذي عقد الاسبوع الجاري هناك، حول حالة حقوق الإنسان في فلسطين وفقا للفصل السابع من الأمم المتحدة بدعوى من عدد من المنظمات غير الحكومية, وفي ذكرى مرور 50 عاماً على الاحتلال الاسرائيلي لمناطق 1967. وقال الدويك، أمس، إنه تحدث عن التهديدات التي يتعرض لها الناشطون لا سيما التهديدات الموجهة ضد الناشط والمؤسس في تجمع المدافعين عن حقوق الإنسان عماد أبو شمسية بعد توثيق اغتيال الشهيد عبد الفتاح الشريف.

كما تحدث الناشط الدويك عن الحملة الوطنية لرفع الإغلاق عن الخليل «فككوا الغيتو» في الندوة التي نظمها «مركز عودة» على هامش دورة مجلس حقوق الإنسان والسياسة الأخيرة للاحتلال في تحويل المنطقة الجنوبية بالخليل إلى بلدية تابعة للمستوطنين، وخطر هذا الاعتراف، الذي يعطي سلطة للمستوطنين مصادرة المنازل والمحلات.

خلال ندوة مشتركة من غزة والبيرة نظمتها «القدس المفتوحة»

الدعوة لبناء سجل وطني لرصد معاناة اللاجئين

البيرة- غزة- الحياة الجديدة- عقدت كلية العلوم التربوية بجامعة القدس المفتوحة، ودائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير، أمس، في البيرة، وعبر تقنية (الفيديو كونفرنس) مع فرع الجامعة في غزة، مؤتمراً بعنوان: «اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات: الواقع والتحديات... الأوضاع التربوية والنفسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية»، برعاية رئيس دائرة شؤون اللاجئين لمنظمة التحرير د. زكريا الأغا.

وتحدث في افتتاح المؤتمر زكريا الأغا، ورئيس جامعة القدس المفتوحة يونس عمرو، ورئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر عميد كلية العلوم التربوية بجامعة القدس المفتوحة مجدي زامل.

وأوصى المؤتمرون ببناء سجل وطني لرصد معاناة اللاجئين، وأهمية رفع قضاياهم أمام المحاكم الدولية لمطالبة إسرائيل بتعويضهم، ليس فقط عن الأضرار المادية، بل عن الأضرار النفسية والجسدية، وإطلاق قاعدة بيانات بحثية بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية كافة لتوثيق قضايا اللاجئين، سعياً نحو خطة استراتيجية وطنية لحماية حقوقهم السياسية والقانونية.

وأكد المشاركون ضرورة وضع برامج تهدف إلى تخفيض الأزمات الاقتصادية والإنسانية التي يعاني منها اللاجئون وتقلل من معدلات الفقر والبطالة المتفشية، بما فيها دعم المشاريع الصغيرة داخل المخيمات، وتسهيل القروض الصغيرة للمساهمة في خلق فرص عمل ذاتية مستدامة.

وطالبوا بالعمل على معالجة الكثافة السكانية في المخيمات من قبل الجهات المختصة، وتطوير النظام التربوي والتعليمي حتى يتلاءم مع الظروف السياسية غير المستقرة التي يعيشها اللاجئون بما يتناسب مع كل زمان ومكان.

ونبه المؤتمرون إلى ضرورة التوجه نحو بناء مدارس مهنية وصناعية تقدم فرصة التعليم لأبناء المخيمات كافة، داعين إلى تضمين بعض المساقات الجامعية بكل ما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم، وبتضمين المناهج المدرسية بكل ما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم.

وقال الأغا: إن هذا المؤتمر يشكل قفزة نوعية باتجاه تحقيق التكاملية بين المؤسسات الفلسطينية، ويأتي تتويجاً لمذكرة التفاهم بين دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير وجامعة القدس المفتوحة، التي تضم العدد الأكبر من الطلبة الفلسطينيين إلى جانب نخبة مميزة من الأكاديميين.

وأوضح أن هذه الفعاليات تسهم في تحسين أوضاع اللاجئين وتعزيز صمودهم حتى العودة إلى بلادهم، مشيراً إلى أن المؤتمر جاء شاملاً لمختلف أوضاع اللاجئين مع التركيز على الأوضاع المعيشية والتحديات التي تواجههم، خاصة في المخيمات.

مشاركون في الندوة.

وأشار إلى أن الجامعات الفلسطينية يقع على عاتقها توعية الطلبة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، شاكراً جامعة القدس المفتوحة وجميع الباحثين على هذه الدراسات والبحوث العلمية التي تتناول مختلف الجوانب، ومن المؤكد أنها ستثري المؤتمر وتسهم في بلورة التوصيات المهمة حول القضايا المطروحة على جدول الأعمال.

بدوره، قال عمرو: «نلتقي للمرة الثانية في المؤتمر العلمي الثاني الخاص باللاجئين، وجامعة القدس المفتوحة ليست ميداناً للتعليم فحسب، إنما هي جامعة الوطن بكل جوانبه؛ تعاني مشكلاته وعلى رأسها قطاع اللاجئين الفلسطينيين الذين يتعرضون اليوم لشطب كامل من خلال المؤامرات التي تحيكها دولة الاحتلال بنصرة مؤازريها في العالم، وعلى رأسها أميركا، لإجهاض وكالة الغوث التي هي عنوان مأساة الشعب الفلسطيني».

وأضاف «إن الفوضى الخلاقة التي تجري في الشرق الأوسط، من أجل تفتيته تهدف مما تهدف إليه إلى وضع خطة لإنهاء وجود اللاجئين الفلسطينيين بإنهاء المخيمات بالتهجير أو الذوبان أو التذويب في المجتمعات، ولأن وكالة الغوث عنوان شرعي ودولي لدعم اللاجئين الفلسطينيين وخدمتهم، فإنهاؤها يعني إنهاء شيء شرعي دولي اسمه إغاثة اللاجئين الفلسطينيين».

وأكد زامل: «جرى إقرار (18) بحثاً من الأوراق العلمية المقدمة للمؤتمر التي تجاوزت السبعين، وغطت المحاور الثلاثة للمؤتمر، وكلنا أمل في أن تسهم هذه الأوراق وما يرافقها من مناقشات إلى نتائج علمية وتوصيات مهمة تسهم في رسم سياسات داعمة للاجئ الفلسطيني».

وبعث أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، رئيس دائرة شؤون المفاوضات صائب عريقات، رسالةً تمنى فيها للمؤتمرين النجاح، وأشار إلى أنه يتابع من العاصمة الأميركية واشنطن (حيث يتلقى العلاج) أعمال هذا المؤتمر المهم، وأمل له النجاح والخروج بتوصيات تسهم في التخفيف من معاناة اللاجئين ودعم صمودهم حتى العودة.

وتضمن المؤتمر ثلاث جلسات علمية، جاءت الأولى بعنوان: واقع العملية التربوية والتعليمية والنفسية في المخيمات الفلسطينية، ترأسها يحيى ندى، فيما كان مقررها نانسي هندي، واستعرض خلالها الباحث عبد الحافظ سلامة من جامعة القدس المفتوحة ورقة بعنوان «واقع الأمن النفسي لدى طلبة المخيمات الفلسطينية في مؤسسات التعليم العالي في ضوء بعض المتغيرات»، كما عرضت ورقة بعنوان «لماذا تفوق طلبة مدارس وكالة الغوث على طلبة المدارس الحكومية في فلسطين: دراسة تحليلية لبينات دراسة التقويم الوطني 2016م» للباحث محمد عثمان مصطفى من وزارة التربية والتعليم العالي.

بحثت تطوير المعايير المهنية لمعلمات رياض الأطفال

رام الله: التربية تعقد الاجتماع الدوري مع المانحين

رام الله- الحياة الجديدة- عقدت وزارة التربية والتعليم العالي الاجتماع الدوري مع المانحين والشركاء الدوليين، والخاص بمراجعة النشاطات التي تنفذها الوزارة بالتعاون معهم.

وأكد وكيل الوزارة بصري صالح أن الوزارة ملتزمة بالأخذ بعين الاعتبار، ما تعكسه تقارير المتابعة والتقييم من مؤشرات. واعتبر أن انطلاقة العام الدراسي الجديد حملت معها تركيزا على المحاور التي تواصل الوزارة العمل عليها، وأن جهود الوزارة تشمل مدارس الوطن كلها في الضفة والقطاع والقدس.

واعتبر أن الاحتلال هو العقبة الرئيسية في طريق التطوير، مطالبا الشركاء والمؤسسات الدولية بتحمل مسؤولياتهم لحماية حق أطفال فلسطين في التعليم.

وعرّج على محاولات الاحتلال لتحريف المناهج الفلسطينية في القدس والتضييق على مدارس المناطق المصنفة «ج». واستنكر ما شهدته مدرسة «جب الذيب» من اعتداء تجاوز كل الأعراف والمواثيق والقوانين الدولية.

وأكد أن الوزارة جاهزة لممارسة دورها في قطاع غزة، علماً أنها ظلت تستحضر مدارس القطاع في القضايا المحورية، ومنها الكتب المدرسية والمناهج وامتحان الإنجاز والأبنية المدرسية، مجددا التزام الوزارة بإبقاء محوري دمج ذوي الإعاقة، ومراعاة النوع الاجتماعي داخل دائرة الاهتمام نظرا لأهميتهما المحورية.

وأكد صالح أن الوزارة قطعت شوطا في سعيها الهادف إلى إحداث تحول جذري في طبيعة الاهتمام بالتعليم المهني والتقني، مثمناً جهود وزارة العمل وتعاونها مع الوزارة في هذا المجال.

وأعرب عن أمله بأن ينجح مركز تطوير التعليم المهني والتقني في تحقيق إضافة نوعية للجهد المبذول.

مشاركون في الاجتماع.

من جهتها، تحدثت ممثلة فنلندا لدى فلسطين آنا قيسة حول أبرز المفاصل التي تحكم التعاون بين المانحين والوزارة، مشيرة لما توليه الوزارة من اهتمام دائم بمدارس قطاع غزة، ومثمنة الخطوات التطويرية التي تواصل القيام بها.

بدوره، تحدث رئيس مكتب اليونسكو في فلسطين لودفيكو كلابي عما حققته الوزارة من إنجازات، وتحديدا في مجال تلبية متطلبات تحقيق الهدف الرابع من الإعلان العالمي للتعليم للجميع، متوقفا عند تطوير المناهج الجديدة، ومباركا هذا الإنجاز.

وأوصى المشاركون بضرورة تجاوز التحديات الماثلة في طريق قطاع التعليم، كما تم الاتفاق على مواصلة عقد اجتماعات اللجان الفنية المتخصصة في مجالات التعليم ما قبل المدرسة، والتعليم غير النظامي، والتعليم الأساسي والتعليم الثانوي والحوكمة والإدارة، والتعليم المهني والتقني، والتعليم العالي، وبما يضمن بقاء هذه المحاور رافعة للتطوير التربوي.

في موضوع آخر، عقدت وزارة التربية والتعليم العالي ورشة عمل حول المعايير المهنية لمعلمات رياض الأطفال وتطويرها، بهدف توعية المشرفات والمعلمات بالمعايير المهنية لمعلمات رياض الأطفال التي أصدرتها هيئة تطوير مهنة التعليم في كتاب سيوزع على المديريات ورياض الأطفال قريبا.

وتحدث مدير عام التعليم العام أيوب عليان حول أهمية مرحلة رياض الأطفال في وزارة التربية والتي هي البنية الأساسية في العملية التعليمية. وأكد أن دليل رياض الأطفال الفلسطيني الأول سيكون في رياض الأطفال بداية شهر تشرين الأول المقبل.

بدوره، أشار منسق هيئة تطوير مهنة التعليم حازم أبو جزر إلى أهمية المعايير المهنية لمعلمات رياض الأطفال، وأنها خطوة نحو «مهننة» التعليم بهدف تحسين مخرجات العملية التعليمية، وأنها تأتي انسجاما مع رؤية الوزارة في هذا الاتجاه واهتمامها بالتنشئة السليمة، وأن هذه المرحلة أصبحت جزءا من إلزامية التعليم. من جهتها، تحدثت رئيس قسم رياض الأطفال في الوزارة سهير عواد حول أهمية المعايير والفائدة التي ستعود على وزارة التربية من خلال التواصل مع الجامعات لمراعاتها أثناء إعداد المعلمات، بالإضافة إلى تعديل تقييم المعلمات بما يتناسب مع المعايير المعتمدة الجديدة. كما عقدت الوزارة اجتماعا للجنة المعايير المهنية للمرشدين المهنيين، انسجاما وتناغما مع رؤية الوزارة في تطوير التعليم المهني والتقني وتشجيع الطلبة للتوجه نحو هذا القطاع الحيوي، خاصة بعد وضع معايير المعلم المهني والتقني.